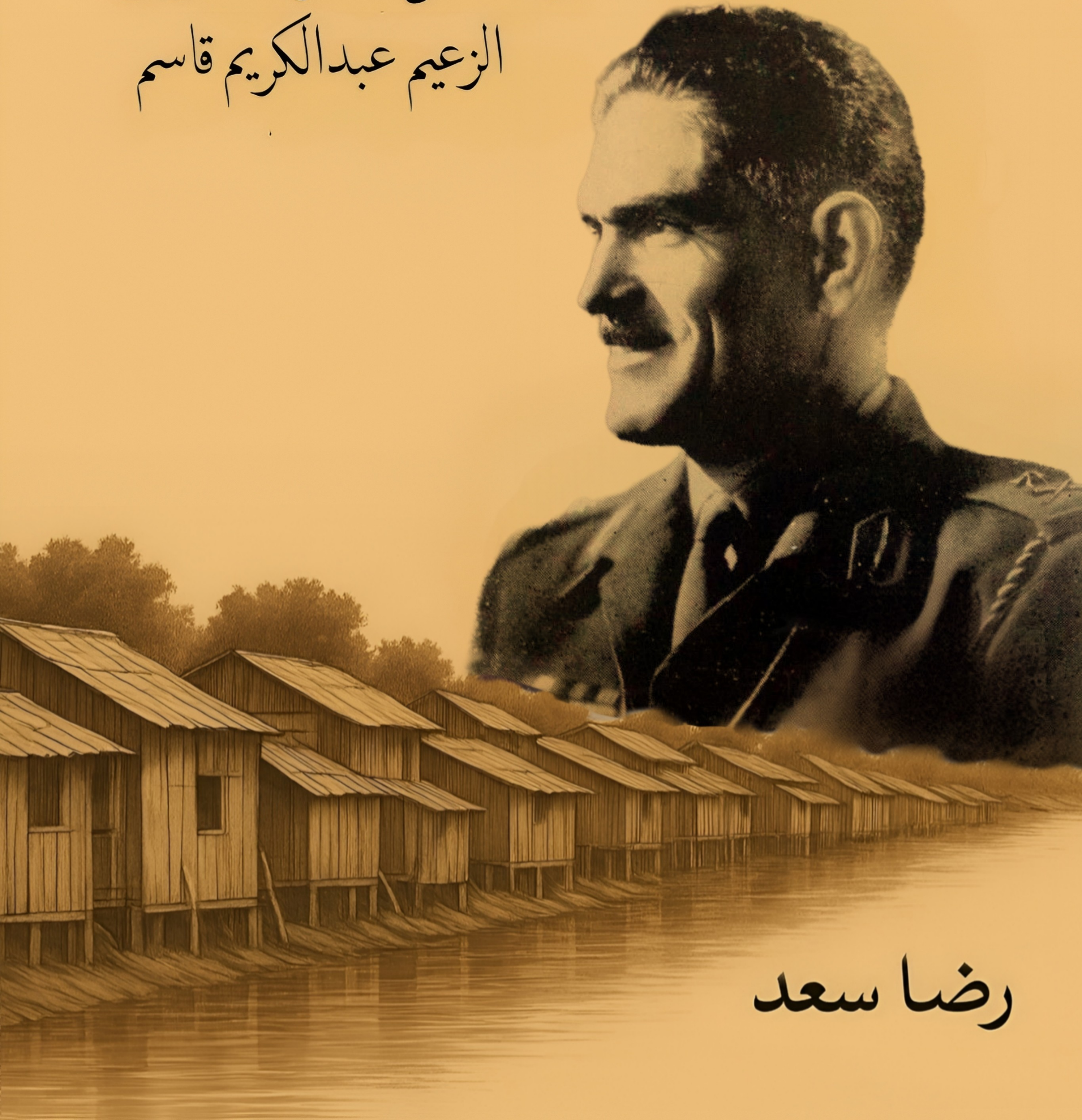
خلف السدة الشرقية

دراسة عن الصرائف وموقف الزعيم عبدالكريم قاسم



رضا سعد

« إن الثورة ستبقى مستمرة ما زال هناك القصور يسكنها الأغنياء وما زال هناك الصرائف يسكنها الفقراء، إننا لا نريد أن نقلل من شأن هذه القصور إنما نريد قصوراً لهؤلاء الفقراء »

الزعيم عبد الكريم قاسم

تقديم

الصرائف ، وهي جمع كلمة صريفة، هي مبانٍ سكنية مصنوعة من القصب، تأخذ شكلًا مستطيلًا بطول يصل إلى ٥٦ مترًا، وتكون مسقوفة بحزم من القصب و « سعف » النخيل .

تشبه هذه المباني القفص الصدري في شكلها، وتُركب على جذع نخل بحيث يكون مائلًا نحو الأسفل على شكل رقم ٨ . تُوضع فوقها « البواري » على الأقل بطبقتين لتفادي تسرب المطر.

تبُطن الصريفة بحصائر مصنوعة من القصب بعد نقعه في الماء لفترة معينة ثم هرسه إلى شرائح تُسمى « سفائف » ، والتي تُحاك وتُنسج.

يتم تبطين داخل الصريفة بالبواري بعد وضع مسانيد من القصب المقشر، بمعدل قصبتين أو ثلاث لكل مسند.

يعود اللجوء إلى السكن في بيوت القصب في جنوب العراق إلى الفقر المدقع والحاجة الماسة، حيث تُعتبر هذه المادة متوفرة في الأهوار الجنوبية وتنمو بشكل طبيعي.

لقد كانت دوائر النفوس في النظام الملكي ، تمنح هوية أحوال مدنية تُعرف « بالجنسية » ، والتي تأتي في شكل مستطيل وتحتوي على عدة فقرات، من بينها نوع المسكن . وعندما يكون صاحب الطلب فلاحًا، يُكتب في هذه الفقرة « صريفة » ، مما يجعل الصريفة جزءًا من التاريخ الاجتماعي للعراق.

تعرض العراق لحصار اقتصادي نتيجة الحرب العالمية الثانية، مما جعل الحصول على هذه الجنسيات أمرًا إلزاميًا لمن يرغب في الحصول على السكر والشاي والأقمشة رديئة الجودة .

بالطبع، كانت تلك المؤن مجرد رمزية، نظراً لكميتها. فقد ورد في بطاقات التموين لإحدى العائلات في

مدينة الموصل أن عدد أفراد العائلة هو ٣ فقط، الكمية المستحقة من القهوة والشاي للعائلة شهريًا هي ٦٣٠ غرامًا، مما يعني أنها أقل من كيلوغرام.

إن هذا البحث لا يقتصر على رؤية سياسية فحسب، بل يتضمن أيضًا رؤية اجتماعية لأصحاب الصرائف . و تكمن الأهمية التاريخية في تناول مثل هذا الموضوع في مواجهة

الجهل والتحريف والتزييف المتعمد في تاريخنا العراقي.

فقد انتشرت أوصاف وأنعات: «شروگي » و«معيدي» خاصة في بغداد . فيجب علينا معرفة أصل نشوء تلك الأوصاف ، التي فيها نوع من الاستصغار والتمييز المناطقي .

كما إن تناول هذه الظاهرة هي محاولة لإنصاف المهمشين وإعادة الاعتبار لجزء من الذاكرة العراقية ، و سنتعرف هنا على المسؤول الأول عن نزوح أهالي الجنوب إلى بغداد، مما تسبب في تغيير خطير في التركيبة السكانية للعاصمة يصعب إصلاحه.

المؤلف

الخلفيات الاجتماعية

في النظام الملكي، كانت هناك طبقات اجتماعية متعددة تشمل الإقطاعيين والفلاحين، حيث كان أغلب الشعب العراقي من الفلاحين. نتيجة لذلك، عانى الشعب العراقي من ظروف قاسية، مثل انتشار الفقر، وارتفاع معدلات البطالة، ووجود نسبة مرتفعة من الأمية، حيث بلغت نسبة الأميين ٦٥ ٪ من السكان، أي الذين لا يستطيعون القراءة والكتابة [١].

كما كان الظلم واضحًا والفساد منتشرًا في الدولة، بينما كانت العائلة المالكة والحكام يعيشون حياة الرفاهية، في حين كان معظم الناس يكافحون لتأمين لقمة العيش.

وبهذا الصدد يذكر الدكتور منذر الشاوي :« أن البرجوازية العراقية بدأت تنمو بشكل ملحوظ لكن هذا النمو واجه وجود طبقة إقطاعية قوية، مما حال دون قدرة البرجوازية على إزاحتها، ولم تحدث المصالحة التي تمت في العديد من دول أوروبا الغربية بين طبقة ملاك الأراضي والطبقة البرجوازية. وقد بلغ ظلم الإقطاع حدا لا يُحتمل [٢] . »

و يقول الدكتور عزيز الحاج: « بينما كان الفلاح العراقي يعاني من الجوع ويغرق في الديون أهدى أحد كبار الإقطاعيين في العمارة سيفا ذهبياً العسكري بريطاني ، وفي الوقت نفسه كان زملاؤه في محافظة الكوت - واسط - يجوعون كلابهم الضخمة انتظارًا للانقضاض على الفلاحين الذين عجزوا عن سداد ديونهم أو حاولوا الهروب من بحيم الأسياد .

كان دخل الفلاح الممتاز لا يتجاوز ٥ دنانير سنويًا قبل الحرب العالمية الثانية ، بينما كان إيراد بعض الشيوخ من غلة واحدة قد يتجاوز ١٠٠ ألف دينار .

فالجماهير المسحوقة وخاصة سكان الأرياف الذين كانوا يشكلون حوالي ٧٠ بالمائة من الشعب، كانوا يعيشون حياة بائسة ضحية الفقر والجهل والمرض، بسبب ظلم واضطهاد رجال الإقطاع لهم، مما أرغم الملايين منهم على ترك الفلاحة والهجرة إلى بغداد والمدن العراقية الأخرى مكونين أوراماً سكانية مرعبة على أطراف المدن [٣] . »

منحت السلطات الملكية آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية لعدد محدود من زعماء العشائر دون أي تعويض

تقريبًا، وتم إصدار مجموعة من القوانين التي تحمي أراضي الإقطاعيين. وبهذا أصبح « الملاك » يتفاخرون بأن أراضيهم تعادل مساحة سويسرا [٤] .

في حين كان النظام الملكي، بكافة وزاراته، يتجاهل على الأقل حل مشاكل الفلاحين الذين يعانون من الجهل والتخلف والأمية.

من بين تلك القوانين الظالمة، هناك قانونا ١٩٣٢ ، اللذان تم من خلالهما الاستيلاء على الأراضي الزراعية وحرمان الفلاحين منها بشكل شبه كامل، بالإضافة إلى القانون الذي أصدره رشيد عالي الكيلاني والذي ينص على منع الفلاح من الانتقال من مكان لآخر إلا بموافقة الملاك. وهذا أدى إلى

تمييز خطير وحاد بين طبقات المجتمع العراقي، حيث أوجد هذا القانون نوعًا جديدًا من الذل والعبودية للفلاح العراقي الجنوبي [٥].

★ ★ ★

نشأة الصرائف وتكوينها

بدأ النزوح من الريف إلى المدن الكبرى بعد فترة قصيرة من انتهاء الحرب العالمية الأولى . وأصبح من الصعب استيعاب هذا العدد الكبير من النازحين، مما أدى إلى ظهور مناطق سكنية عشوائية تدعى « الصرائف » ، بُنيت من الطين والقصب والصفائح الحديدية.

كان يسكن في كل صريفة عدد كبير من الأشخاص يتراوح بين خمسة إلى ستة. في بغداد، كان هناك « ١٦٤١٣ » صريفة موزعة على تسع مناطق ، تضم أكثر من « ٩٢١٧٣ » نسمة، وقد أُقيمت في موقع كانت بلدية بغداد تستخدمه كمدفن للنفايات البشرية والحيوانات الميتة [٦] .

انتشرت ظاهرة الصرائف في ثلاثينيات القرن الماضي نتيجة لهجرة الفلاحين من أراضيهم بسبب ظلم الملاكين والإقطاعيين وكبار المسؤولين وفساد النظام، الذي كان يدعم هؤلاء بشكل مستمر.

وقد أدى الفقر المدقع في ظل النظام الملكي إلى تخلّي الفلاحين عن كبريائهم (٧) ، كما زاد عدد الفارين من ظلم الإقطاعيين، مما أدى إلى زيادة بناء الصرائف

التي لم يعرفوا سواها، وبالتالي ارتفع عددها في العراق بشكل عام، وفي بغداد بشكل خاص خلال فترة النظام الملكي العراقي (٨) .

وقد بدأت تلك الهجرة تزداد بشكل تدريجي في بداية تأسيس

الجيش العراقي عام ١٩٢١ ، حيث وجد النازحون فرصة للالتحاق بالسلك العسكري وتأمين مصدر دخل ثابت، الأمر الذي شجع على هجرة جماعية من الفلاحين إلى العاصمة [٩] .

ان هجرة مئات الآلاف من سكان الأرياف في العراق، أثر سلباً على الاقتصاد واستنزف قوة الريف، وجعل بغداد تعاني من كثافة سكانية ليس لها مثيل من قبل .

وقد كانت مدينة العمارة في جنوب العراق من أبرز المحافظات التي نزح أهلها إلى بغداد ، ففي عام ١٩٤٧ هاجر من العمارة أكثر من ربع المواليد فيها و المسجلين في سجلاتها . أما الهجرة الأقوى من لواء العمارة فقد حدثت عام ١٩٥٧ وقد أحصيت بشكل بدائي حيث قدر عدد سيارات الحمل الكبيرة

« لوريات » التي تحمل النازحين إلى بغداد يومياً بعشرة سيارات [١٠] .

ولهذا أطلق الباحث الأكاديمي الكبير حنا بطاطو على عملية ترييف بغداد مصطلح « **عمرنة بغداد**» نسبةً إلى مدينة العمارة [١١] .

عانى الفقراء والفلاحين في العهد الملكي، خاصة خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها، من ظروف صعبة. حيث استغل عدد من التجار وأصحاب المصانع، خصوصاً مصانع الطحين، الوضع من خلال بيع الطحين جاهزاً، حيث قاموا بخلط الحنطة بأنواع أخرى من الحبوب بالإضافة إلى نوى التمور، مما جعل لون الرغيف وطعمه غير مقبول وعسير المضغ.

والأكثر غرابة هو أن أحد الصيادلة المعروفين في بغداد استخدم كيساً من حبوب الجبس تحت اسم حبوب « ٦٩٣ » لعلاج أمراض مثل الرمد الصديري والسل الرئوي، حيث كانت تباع الحبة الواحدة منها بربع دينار رغم أن ثمنها الحقيقي لم يتجاوز العشرين فلساً ، ومع هذا لم تتحرك أي حكومة لحل هذه المشاكل [١٢].

أعتقد أن سياسة الإقطاع، التي اتبعتها الأنظمة الملكية وحتى قبلها، هي السبب وراء نزوح الفلاحين إلى بغداد. خاصة بعد أن لاحظ النازحون وجود فرص عمل بديلة عن الزراعة، مثل الشرطة وعمال النظافة وغيرها من المهن.

لقد ملكت الدولة معظم الأراضي الزراعية لبعض شخصيات

والعوائل ، وإذا نطلع على نسبة فائدة الفلاحين من تمليك أراضي الدولة للأفراد، يكفي أن نعلم أن ٧٥ ٪ من مساحة الأراضي الزراعية المستثمرة كانت تحت طابو أميري، وكانت بحوزة كبار الملاكين الذين يمتلك كل منهم أكثر من ٤٠٠ ألف دونم، بينما كانت ٢٥ ٪ فقط بحوزة بعض الفلاحين وصغار الملاكين [١٣].

ويظل ٨٥ ٪ من سكان الريف بلا أي أرض، في حين أن أقل من ١ ٪ من سكان الريف يمتلكون ثلاثة أرباع الأراضي الزراعية.

وكان بعض كبار الملاكين يستثمرون في حوالي ٢٠ ألف عائلة فلاحية. وقد اشترى بعض الملاكين الأراضي من الدولة

بأسعار منخفضة، بينما اشترى آخرون الأراضي من الفلاحين المدنيين بأسعار زهيدة بعد تراكم الفوائد الربوية التي عجزوا عن دفعها، أو من خلال قطع مياه الري عن أراضي الفلاحين لإجبارهم على التنازل عنها.

لكن معظم الملاكين، وخاصة الشيوخ الإقطاعيين ورجال الدولة، استولوا على الأراضي دون دفع أي ثمن، حيث كانت الدولة تعفيهم من أجور الأراضي الأميرية والضرائب المتراكمة عليهم بسهولة [١٤] ، لقد كانت الضرائب، على عكس ما هو معمول به في جميع دول العالم، تُفرض على الفقراء بينما يُعفى منها الأغنياء.

فقد كانت الضرائب المفروضة على السلع الأساسية مثل القمح

والأرز والشاي والسكر تشكل مصدراً رئيسياً لإيرادات الدولة. في حين كانت الإقطاعيات والعقارات والمعاملات التجارية شبه معفاة من هذه الضرائب [١٥] .

وقد صف طبيب اختصاصي بريطاني الفلاح العراقي عام ١٩٥٣ بأنه « عينة مرضية على قيد الحياة » وقد قدر معدل عمره بين ٣٥ و ٣٩ سنة فقط ، ولولا زيادة معدل الولادات لانقرض الشعب العراقي [١٦] !

يرى العالم الإجتماعي الكبير الدكتور علي الوردي أن الفلاح العراقي « الريفي » لا يخشى فقط من موظفي الحكومة، بل يخاف أيضًا من جلاوزة الشيوخ الكبار وغطرستهم وتعاليهم على الفلاحين.

جميعهم يطلبون منه دفع المزيد مما يستطيع، مما يجعله مضطراً لتبني صفات الكذب والتملق والتذلل واليمين الكاذبة، والتظاهر بالمسكنة ليحمي نفسه من بعض المصائب.

وقد زادت معاناته منذ عام ١٩٣٥ عندما بدأت الحكومة تفرض عليه التجنيد الإجباري، مما جعله يعاني من ضغط مثلث الجوانب وكل جانب منه يدفعه نحو التفكك الخلقي دائماً [١٧].

ومن الجدير بالذكر أن العائلة المالكة قد استحوذت على ألف كيلومتر، حيث جاءت إلى العراق وهي لا تملك أي قطعة أرض . وامنها العراق من خوف وأطعمها من جوع .

لكن النتيجة كانت أن تلك العائلة سلبت الشعب العراقي

أراضيه، واستحوذت على أكثر من ٥٣ مليون متر مربع من أفضل أراضيه الزراعية، في الوقت الذي كان فيه فقراء الشعب يعانون من الجوع ويعيشون على الفتات [١٨] .

وقد أجرى الدكتور كيتجلي من كلية بغداد الطبية مسحًا لمجموعة من الصرائف في العاصمة التي جرفها الفيضان المدمر عام ١٩٥٤ .

وكانت الأرض التي تقع عليها هذه الصرائف عبارة عن مكب نفايات، حيث كانت بلدية بغداد والأهالي يستخدمونها للتخلص من القمامة والفضلات البشرية والحيوانية. كما كانت مياه المجاري السطحية تصب في هذه الأرض، مما يجعل المياه الملوثة تمر بين هذه الصرائف.

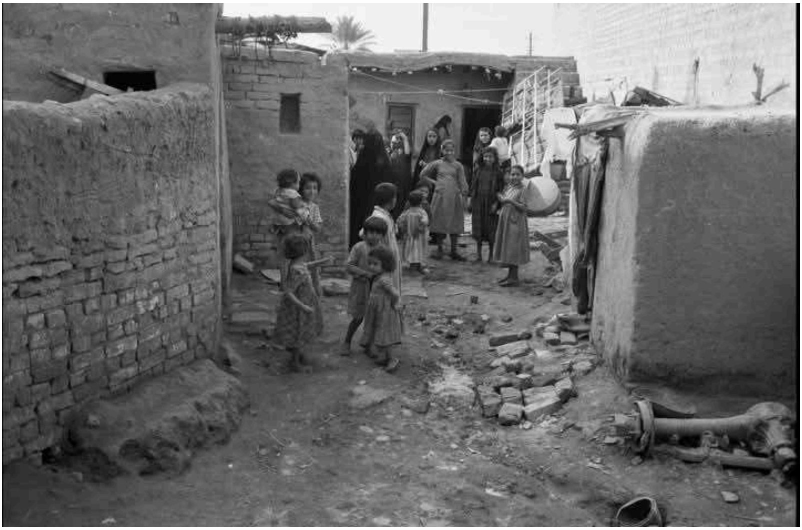
يصف الدكتور كيتجلي الصريفة بأنها كوخ مكون من غرفة واحدة، مسقوف بالحصران والطين، وذو تهوية سيئة وازدحام شديد، ولا يوفر أي خصوصية. وغالبًا ما تضم أيضًا حيواناتهم بجانب أفراد الأسرة.

ولا توجد ترتيبات صحية في الصريفة أو في المنطقة، مما يجعل السكان يتغوطون عشوائيًا في كل مكان. كما أنه لا يوجد مصدر لمياه الشرب النظيفة، مما يضطرهم لجلب المياه من خارج منطقتهم وتخزينها في وعاء يسمى « الحب » .

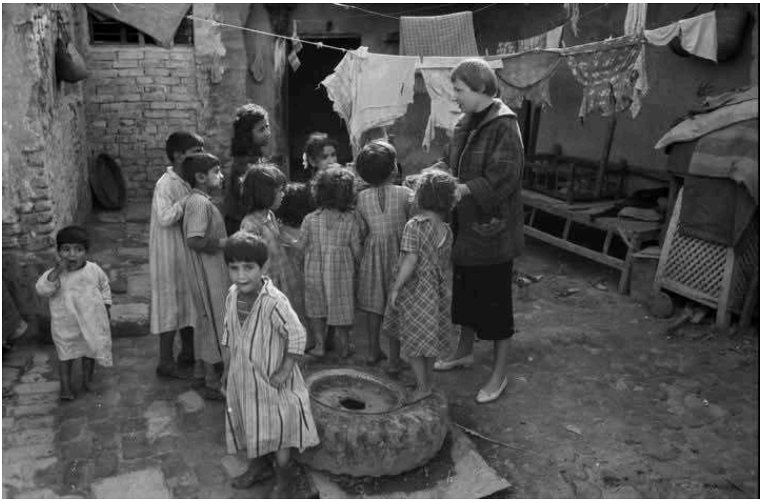
كل لقمة يأكلها هؤلاء الناس ملوثة، ويبلغ معدل وفيات الأطفال ٣٤١ من كل ١٠٠ حالة حمل. ومن الواضح أنظروف العيش هذه تشكل خطراً ليس فقط على سكان

بل أيضًا على صحة جميع سكان بغداد [١٩] .

صرائف تل محمد جنوب العاصمة بغداد قبل ثورة ١٤ تموز









موقف النظام الملكي

على الرغم من جميع المشاكل التي تم ذكرها لأهالي الصرائف، لم تتحرك الوزارات العراقية لإنقاذ شعبهم من واقعهم المؤلم. بل على العكس، عملت على تعزيز العلاقات بين رجال الحكم والإقطاعيين. وحتى أن عبد الإله، الوصي، ورئيس الوزراء المخضرم نوري السعيد ، رفضا أي إصلاحات اجتماعية حتى لا يفقدا دعم شيوخ العشائر [٢٠] .

ذكر الأستاذ عبد الكريم الأزري في مذكراته المعنونة . « تاريخ في ذكريات العراق » أنه في أواخر عام ١٩٥٤ ، طلب من رئيس الوزراء نوري السعيد أن يذهب ليشهد بنفسه وضع المهاجرين من جنوب العراق، وخاصة من لواء العمارة، الذين

كانوا يتجمعون فيما كان يُعرف آنذاك بـ « العاصمة » وهي قطعة أرض واسعة تقع شرق بغداد خلف سد ناظم باشا الذي أُقيم لحماية بغداد من الفيضانات.

كانت تلك الأرض مليئة بالمستنقعات، وكانت مياه بغداد القذرة تصب فيها، وفي وسطها جزر صغيرة أُقيمت عليها أكواخ من القصب والبردي والسعف .

هنا كانت تتجمع هذه المجموعة البائسة من المهاجرين من

جنوب العراق بأعداد هائلة، وقد دفعتهم ظروفهم والظلم الاجتماعي الذي عانوا منه في قراهم إلى الهجرة إلى بغداد والإقامة فوق المياه الآسنة القذرة مع حيواناتهم. وكان منظرهم، وخاصة أطفالهم العراة الذين يتخبطون في

الأوحال ويتعرضون لخطر الغرق في تلك المياه القذرة، يفتت الأكباد ويدمي القلوب. وهناك، كانت الكرامة الإنسانية تُهدر بشكل فاضح .

وبالفعل ، ذهب نوري السعيد ولكن ليس مع الأزري بل ذهب بصحبة متصرف بغداد ، وبعد العودة من هناك قال نوري السعيد للأزري ، انه لم يكن يتوقع ان الأوضاع هناك بتلك الأحوال السيئة [٢١] !

إذا كان رئيس الوزراء لا يعرف بأوضاع شعبه فكيف تنتظر منه الإصلاح ؟؟

★ ★ ★

و حتى مجلس الأعمار الملكي لم يقدم أي خدمات اجتماعية ملموسة لتلك المناطق. ففي العام الأخير من العهد الملكي، وتحديدًا في الثالث والعشرين من شباط عام ١٩٥٨ ، قدمت لجنة حكومية رفيعة المستوى تقريرًا لمجلس الأعمار ، يتضمن مقترحات لحل مشكلة سكان الصرائف، بعد أن تفاقمت الأوضاع وزادت سوءًا عامًا بعد عام، حتى بلغ عدد العراقيين الذين يعيشون في هذه الظروف المزرية حوالي ٣٠٠ ألف عراقي في بغداد وحدها، دون أي موارد معيشية أو لقمة لأطفالهم !

ومن الغريب أن التقرير يكشف أن حكومات ذلك العهد كانت بعيدة عن الواقع وحلول المشاكل، حيث اقترحت اللجنة أن تقوم الحكومة ببيع الأراضي السكنية لأصحاب الصرائف

لبناء منازل عليها وعلى حسابهم الخاص بتكلفة إجمالية تتراوح بين ٢٠٠ -٣٠٠ دينار للمنزل الواحد [٢٢] ، في الوقت الذي كان فيه تقرير وزارة الاقتصاد الصادر عام ١٩٥٤ يوضح أن أعلى دخل للأسر من سكان الصرائف لا يتجاوز ٦ دنانير شهريًا [٢٣] .

ومن الحوادث الغريبة التي وردت إلينا من النظام الملكي ، أن رئيس الديوان الملكي أحمد مختار بابان طلب من السيد عبد الرزاق الهلالي أن يكتب كتابًا عن فقر الشعب، حيث كان الشعب العراقي يعاني من نقص الخبز [٢٤] .

وكان توفيق السويدي ، الذي كان أحد رجال النظام الملكي، يشغل منصب رئيس الوزراء. بدلاً من أن يسعى لحل مشكلة

الفقر، اتهم عبد الرزاق الهلالي بالشيوعية لأنه كتب كتابًا عن الفقر وأكد على ضرورة أن تنقذ الحكومة الشعب من هذه المشكلة.

فقال السويدي للهلالي: « لقد قرأت كتابك عن الريف، وأقول لك إنه لو لم تكن تعمل في البلاط الملكي، لقلت إنك شيوعي . » كما اجتمع السويدي مع عبد الإله وأخبره بأن عبد الرزاق الهلالي شيوعي، والسبب في ذلك هو أن الهلالي كتب كتابًا للحكومة عن الفقراء (٢٥) !

★ ★ ★

صرائف منطقة الشاكرية في الخمسينات



في خلاصة موضوعنا، يمكن القول إن مناطق جنوب العراق، وخاصة محافظات العمارة والبصرة والناصرية، شهدت موجات هجرة داخلية كبيرة خلال فترة الحكم الملكي، نتيجة لعدة عوامل هيكلية واجتماعية، أبرزها السياسات الإقطاعية التي كانت سائدة في تلك الفترة.

فقد أدى الدعم الذي قدمه النظام الملكي للطبقة الإقطاعية إلى تدهور أوضاع الفلاحين، حيث أصبح العديد منهم تحت سلطة الإقطاعيين وشيوخ العشائر، مما حولهم فعلياً إلى عمالة شبه مُستَعبدة، محرومين من الحقوق والفرص.

وقد أثر هذا الواقع سلباً على القطاع الزراعي، الذي شهد تراجعاً كبيراً بسبب ضعف الإنتاج وافتقار الفلاحين لأبسط

مقومات الحياة الكريمة. ونتيجة طبيعية لهذا الوضع، اضطر العديد من الفلاحين، خاصة من أبناء الجنوب، إلى الهجرة نحو العاصمة بغداد بحثاً عن فرص أفضل، مبتعدين عن حياة الريف والإقطاع وظروف العمل الزراعي الصعبة.

استقر هؤلاء المهاجرون في مناطق هامشية خلف « السدة الشرقية » ببغداد، حيث عاشوا في صرائف تفتقر إلى أبسط مقومات السكن الصحي، يشاركون الحيوانات في مساكنهم، ويعتمدون في الشرب والاستخدام اليومي على مياه ملوثة أو مياه صرف صحي، مما أدى إلى أزمة ديموغرافية وصحية واجتماعية حقيقية في العاصمة.

ومع ذلك، لم يتخذ النظام الملكي أي خطوات جادة لحل

هذه المشكلة أو تحسين ظروف هؤلاء النازحين.

وبذلك، يمكن القول إن المسؤولية التاريخية عن هذه الأزمة الديموغرافية والاجتماعية في بغداد تقع بشكل كبير على عاتق النظام الملكي، الذي فشل في معالجة جذور المشكلة، بينما جاء النظام الجمهوري بقيادة قاسم ليقدم حلولاً واقعية ضمن إمكانيات الدولة في ذلك الوقت.

★ ★ ★

موقف الزعيم عبدالكريم قاسم من الطوائف

عندما اتخذ الزعيم الركن عبد الكريم قاسم قراراته بشكل نهائي وفي وقت مبكر، اختار أن يقف إلى جانب الفقراء المسحوقين والمحرومين من أبرز حقوقهم .

ولم تمضِ سوى أيام قليلة بعد انتصار ثورتهم ، ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ ، التي قادها بالتعاون مع الضباط الأحرار، حتى أعلن عن تخفيض أسعار الخبز. وفي الوقت نفسه، أعلن عن تخفيض أسعار الدقيق الذي كانت الحكومة توزعه على المخابز والأفران، على أن تتحمل الدولة الفرق بين تكلفة الدقيق وسعره الجديد .

لا شك أن هدف عبد الكريم قاسم كان تمكين الفقراء من

الحصول على الخبز الذي يحتاجونه بأقل الأسعار [٢٦] .

كان الزعيم عبد الكريم قاسم حريصًا على متابعة مدى تنفيذ قراراته. ففي إحدى جولاته التفقدية، دخل إلى أحد الأفران ووجد صاحب الفرن يعلق صورة كبيرة له، فقال له: « صغر هذه » في إشارة إلى حجم الصورة و « كبر هذه » في إشارة إلى الصمونة [٢٧] .

كما وأصدر الزعيم عبد الكريم قاسم منذ بداية الثورة قرارًا بعدم التلاعب بأسعار السلع الأساسية والوظائف، مع تثبيت الأسعار.

وفي ٢٧ تموز ١٩٥٨ ، اتخذ قرارًا مهمًا يتعلق بالطبقة العاملة العراقية، حيث جعل ساعات العمل والأجور والساعات

الإضافية خاضعة لقانون العمل بعد أن كانت تعتمد على الاجتهادات الفردية.

لإكمال الصورة حول مواقف الزعيم عبد الكريم قاسم، خاصة تجاه الطبقة الفقيرة، يمكن القول إنه كان يهتم بشكل خاص بهذا الموضوع. فقد كان يكرر في خطاباته أن هدفه الرئيسي هو تحسين مستوى معيشة الفقراء ليصلوا إلى مستوى الحياة الكريمة.

وفي مناسبة أخرى، أكد قاسم أنه يمكننا مساعدة الفقراء لرفع مستواهم إلى مستوى الأغنياء دون التأثير على مستوى الأغنياء أنفسهم [٢٨] .

كان الزعيم عبد الكريم قاسم يفكر في الإصلاح الاجتماعي

وبناء مساكن حضارية للفقراء حتى قبل ثورة ١٤ تموز. فخلال فترة إقامته في إنجلترا، استطاع الزعيم عبد الكريم قاسم أن يلاحظ جوانب أخرى من الحياة الإنجليزية، خاصة فيما يتعلق بالسكن وحياة المواطن الإنجليزي العادي. وعندما تولى السلطة بعد الثورة، بدأ يعمل ويفكر ليلاً ونهاراً من أجل توفير مساكن تليق بشعبه وتضمن لهم حياة كريمة [٢٩] .

لقد أبدت حكومة الثورة اهتماماً واضحاً بسكان الصرائف وقدمت الحلول الأولية للتخلص من هذه المشكلة التي نتجت عن السياسات الزراعية المتخلفة ، ودعم الإقطاع ، التي سار على نهجها النظام الملكي بمختلف وزاراته [٣٠] .

كما أعطى الزعيم عبد الكريم قاسم اهتماما كبيرا للطبقة

الفلاحية ، إذ أسس « الجمعية الفلاحية » ولأول مرة في تاريخ العراق ، والغى نظام دعاوي العشائر الذي كان يثقل كاهل الفلاحين بالتزامات غير عادلة، وجعلهم خاضعين للقانون المدني مثل سكان المدن. بعد ذلك، توجه إلى قضية الإقطاع الملكي الذي أذل الملايين من الفلاحين .

لا شك أن عبد الكريم قاسم حقق جزءا مهما من اهدافه من خلال تحويل الفلاحين الفقراء الذين كانوا يعانون من الفقر المدقع إلى مالكي الأراضي الزراعية، ولا يمكن لأحد أن ينافسهم في إنتاجهم. وقد تم ذلك من خلال إصدار قانون الإصلاح الزراعي، وليس من المبالغة القول إنه حرر ملايين الفلاحين من عبودية الإقطاعيين .

لا نبتعد عن الحقيقة إذا قلنا إن ذاكرة عبد الكريم قاسم مليئة بالصور المؤلمة عن حياة سكان أحياء الصرائف في بغداد، خاصة أن تلكالأحياء لم تكن بعيدة عن مكان إقامته.

لذا فإن مأساتهم ومعاناتهم الكبيرة لم تفارقه وظلت واضحة أمامه. ومن المناسب أن تنقل ما ذكره العقيد محسن الرفيعي، مدير الاستخبارات العسكرية في عهد عبد الكريم قاسم ، حيث قال: « اصطحبني الزعيم ذات مرة في جولة في بغداد، وكان معه السائق والمرافق. بدأنا الجولة في منطقة الصرائف خلف السدة، وكان المطر شديدًا جدا.

وكانت المنطقة تبدو كمستنقع وغير مجهزة بالكهرباء، وكان الوقت بعد منتصف الليل. وبعد أن وصلنا إلى وسطها، قال

لي: « انظر يمينا ويسارا، هل يمكن لبشر أن يعيش في هذه الأجواء؟ والله لأسكنهم في بيوت مجهزة بالماء والكهرباء وتكون متصلة ببغداد بطرق معبدة [٣١] . »

وأشار الزعيم عبد الكريم قاسم في أحد خطاباته الى أن الثورة ستبقى مستمرة ما زال هناك القصور يسكنها الاغنياء وما زال هناك الصرائف يسكنها الفقراء ، إننا لا نريد ان نقلل من شأن هذه القصور إنما نريد قصوراً لهؤلاء الفقراء .

وتنفيذا للوعود ، شرع الزعيم قاسم حينها بحملة كبرى لنقل مئات الآلاف من سكنة تلك العشوائيات إلى الضفة الأخرى من نهر دجلة ليشيد لهم مدينة عمالية في جانب الرصافة شرقي بغداد، وأطلق عليها « مدينة الثورة » تيمناً بثورة

١٤ تموز ، ليحيل حياة فقراء العراق المحرومين من أبسط مقومات العيش الكريم إلى حياة أخرى أقل حيفاً وقسوة، بعد أن شرع الجيش العراقي ببناء بيوت صغيرة الحد الأدنى منها ١٤٤ متر مربع .

واقتلع أكواخ الشاكرية في الكرخ ليحيل كرخ بغداد لمدينة عامرة بالأحياء الراقية في المنصور واليرموك على أنقاض تلك الأكواخ والصرائف المصنوعة من مواد جلبها الفلاحون معهم من الأهوار وبقايا عهد الإقطاع المنهار [٣٢] .

وجاء في جريدة صوت الأحرار خبر ينص على توزيع أكثر من « ١٠٠٠ » قطعة أرض لأصحاب الصرائف ، وهذه حصيلة شهر واحد فقط [٣٣] .

وهكذا حدثت ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ ، التي قادها بنجاح الزعيم عبد الكريم قاسم، مدعوماً بكافة فئات الشعب من قوميين وديمقراطيين وشيوعيين، الذين خرجوا جميعاً في صباح ذلك اليوم لدعم الثورة ومساندتها، وكانوا مستعدين للتضحية والفداء من أجل نجاحها واستمرارها، ولتحقيق آمال وطموحات الشعب العراقي في حياة حرة وكريمة.

وتمكنت حكومة الثورة التي شكلها عبد الكريم قاسم من تحقيق العديد من الإنجازات في عامها الأول، وكان من أبرزها قانون الإصلاح الزراعي، الذي اعتبر ثورة اجتماعية كبرى، حيث حرر الفلاحين الذين كانوا يمثلون آنذاك ٧٥ % من الشعب العراقي من سيطرة الإقطاعيين، وخلق علاقات إنتاجية جديدة، وألغى قانون دعاوي العشائر، ليصبح سكان الريف

مثل سكان المدن جميعاً خاضعين للقانون المدني بعيداً عن سلطة الشيخ [٣٤] .

لقد حققت الثورة الثرية ، في مدى اربع سنوات ونصف اصلاحات اجتماعية وثقافية وصحية واسعة وذلك نتيجة للهوة الواسعة بين الطبقات الاجتماعية في العهد الملكي وما يتنعم به الاقطاعيون والبرجوازية الكبيرة من امتيازات ووسائل عيش مترفة وما يقاسيه أغلبية ابناء الشعب من ظلم وفقر مدقع وتخلف صحي واجتماعي وما يقاسونه من خلال سكناهم في الصرائف ونتيجة كون الصباط الأحرار من الطبقات دون المتوسطة ويشعرون بما تقاسيه الأغلبية الساحقة في المجتمع من شظف العيش ، لذلك كانت من ضمن اهداف الثورة تضييق الفوارق الطبقية ومساواة الفقير بالغني عن طريق توفير

مستلزمات الحياة له .

وحل مشكلة السكن بتوفير المساكن للمواطنين وتوفير الخدمات الاجتماعية والصحية وتيسيرها لجميع افراد الشعب، وتعميم التعليم الابتدائي والثانوي وتوسيع المعاهد المهنية والعالية ، وتهيئة الفرص المتساوية للجميع.

وقد حققت حكومة الثورة الكثير من هذه المنجزات فوزعت الدور السكنية على الموظفين ومن ذوي الدخل المحدود ، كما تم بناء احياء سكنية للضباط وضباط الصف في جميع محافظات القطر تقريبا ، كما تم بناء المستشفيات والمدارس وسعت لتوفير الخدمات لكافة المواطنين [٣٥] .

افتتاح اول مدرسة ابتدائية في مدينة الصدر عام ١٩٦٢ وزيارة مندوبي الصحف البغدادية وتظهر صورة مؤسس المدينة عبد الكريم قاسم على جدران المدرسة.



احتفالات شعبية من الفقراء والطبقة المسحوقة لحظة اعلان رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم بتخصيص قطع اراضي سكنية وبناء مدينة الثورة



المصادر والمراجع

(١) أ.د. صالح عباس ناصر ، أبحاث في تأريخ العراق الحديث ، ١٩١٩ - ١٩٦٣ ، ص ٤٨٥ ؛ وهناك مصادر أخرى ذكرى بأن الأمية حتى آخر سنة من النظام الملكي بلغت ٨١,٧ ٪ ، أنظر : كنعان مكّية ، جمهورية الخوف ، منشورات الجمل ، ط١ ، ٢٠٠٩ ، ص ١٥٤ .

(٢) https://www.pukmedia.com/AR/details/?Jimare=83949

(٣) د. عزيز الحاج ، مع الأعوام ، ص ١١٧ ؛ https://iraqination.net/archives/19930

(٤) حيدر عطية كاظم السوداني ، عبد الكريم قاسم وسكان

الصرائف في بغداد ، اطروحة دكتوراه ، ص ٣٢ .

(٥) جعفر الحسيني ، ثورة في العراق : نقد تجربة الدولة العراقية في العهد الملكي والجمهوري ، ص ٢٩ - ٣٠ .

(٦) إبراهيم الحيدري ، تراجيديا كربلاء : سوسيولوجيا الخطاب الشيعي ، دار الساقي ، ص ١٩٧ .

(٧) حيدر عطية السوداني، المصدر السابق الذكر ، ص ٣٧.

(٨) الحاج كاظم عبد شنجار البيضاني، مدينة الثورة: دراسات تاريخية معاصرة، بغداد ، ص ١١٥.

(٩)https://alzawraapaper.com/content.php?id=376526

(١٠) إبراهيم الحيدري ، المصدر السابق الذكر ، ص ١٩٥ .

(١١)https://www.ahewar.org/debat/s.asp?aid=615491

(١٢) سلمان التكريتي ، الوصي عبد الإله بن علي يبحث عن عرش (١٩٣٩ - ١٩٥٣) ، الدار العربية للموسوعات ، ط٢ ، ١٩٨٩ ، ص ٩٨ .

(١٣) ليث عبد الحسن الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ، منشورات مكتبة اليقظة العربية ، ط٢ ، ١٩٨١ ، ص ٣٠ - ٣١ .

(١٤) نفسه .

(١٥) جعفر الحسيني، المصدر السابق الذكر ، ص ١٠ .

(١٦) ماريون فاروق سلوغلت ، بيتر سلوغلت ، من الثورة إلى الديكتاتورية : العراق منذ ١٩٥٨ ، منشورات الجمل ، ص ٦٤ .

(١٧) د. علي الوردي ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ، ص ٢٠٣ .

(١٨) د. نوري جعفر ، الثورة مقدمتها ونتائجها ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، ١٩٥٨ ، ص ٢٧٤ - ٢٧٦ .

(١٩) حنا بطاطو ، الشيخ والفلاح في العراق ، ص ١٨٠.

(٢٠) د. مؤيد الونداوي ، العراق في التقارير السنوية ، ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .

(٢١) عبدالكريم الأزري ، تاريخ في ذكريات العراق (١٩٣٠ - ١٩٥٨) ، ج١ ، ط١ ، ١٩٨٣ ، ص ٤٩٨ - ٤٩٩ .

(٢٢) عبد الرزاق الهلالي ، الهجرة من الريف إلى المدن في العراق ، مطبعة النجاح ، بغداد ، ١٩٥٨ ، ص ١٣٥ .

(٢٣) نفسه .

(٢٤) عبد الرزاق الهلالي ، قال لي هؤلاء ، دار المعرفة ، ص ٢٦ .

(٢٥) الهلالي ، المصدر السابق الذكر ، ص ٣٩ .

(٢٦) جريدة اليقظة، العدد (٢٩٨١)، ٣ تشرين الأول ١٩٥٨.

(٢٧) جريدة البلاد، العدد (٥٣٧٠) ، ٥ كانون الأول ١٩٥٨، كما ذكر الحادثة مرافق الزعيم « شاكر محمود العزاوي » في لقاء متلفز مع السيد الدكتور حميد عبد الله.

(٢٨) حيدر عطية السوداني، المصدر السابق الذكر، ص ١٧٢ .

(٢٩) د. هادي حسن عليوي ، عبد الكريم قاسم الحقيقة ، ص ص ١٥ .

(٣٠) أ.م.د. صالح عباس ناصر ، أبحاث في تاريخ العراق المعاصر (١٩١٩ - ١٩٦٣) ، ص ٤٧٩ .

(٣١) محسن الرفيعي ، أنا والزعيم ، ص ٦١ .

(٣٢) مدينة الصدر- الثورة... قصة مكان عراقي بتحولات عديدة ؛ محمد أمين الأسدي ، تاريخ الكاظمية المقدسة ، ج٤ ، دار الوراق ، ص ٣٣٤ .

(٣٣) جريدة صوت الأحرار العدد « ١١٦٦ » الصادرة يوم ٢٧ آب عام ١٩٦٢ .

(٣٤) نوري صبيح ، استعادة الزعيم حوارات وآراء عراقية عن ثورة تموز مع الباحث عقيل الناصري ، ص ٦٩ .

(٣٥) ليث عبدالحسن الزبيدي ، المصدر السابق الذكر ، ص ٢٧٧ .

المحتويات

تقديم ٤

الخلفيات الاجتماعية ١٠

نشأة الصرائف وتكوينها ١٥

موقف النظام الملكي ٢٩

موقف الزعيم عبدالكريم قاسم من الصرائف ٤٠